

طلب عروض أسعار لتزيم رقم: 24074AM

ملخص عن التزيم

Furniture, Workstation desk for saida contact center and zouk exchange توريد وتركيب

هيئة اوجيرو	إسم الجهة الشارية
مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن— مقابل المدينة الرياضية	عنوان الجهة الشارية
٢٤٠٧ / ٣٠ تاريخ 24074AM	رقم وتاريخ التسجيل
Furniture, Workstation desk توريد وتركيب	عنوان الصفقة
Furniture, Workstation desk for saida contact center and zouk exchange توريد وتركيب	موضوع الصفقة
طلب عروض الأسعار رقم 24074AM على أساس تقديم اسعار .	طريقة التزيم
أشغال / توريد وتركيب	نوع التزيم
(لا نقل عن / ٣٠/ يوم من التاريخ النهائي لتقديم العروض)	مدة صلاحية العرض ^١
لا يستوجب	ضمان العرض ^٢
لا يستوجب	مدة صلاحية ضمان العرض ^٣
٥٪ خمسة بالمئة من قيمة (العقد) الالتزام الاجمالية.	ضمان حسن التنفيذ ^٤
السعر الأدنى	الإسراء
مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن— مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول-قطاع المشتريات. الغرفة ١١٠	مكان استلام دفتر الشروط
مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن— مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول-قطاع المشتريات. الغرفة ١١٠	مكان تقديم العروض
مركز اوجيرو الرئيسي في بئر حسن— مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول- الغرفة ١١٠	مكان تقييم العروض
٦٠ يوماً "تبدأ اعتباراً من تاريخ توقيع العقد .	مدة التنفيذ
الدولار الاميركي	عملة العقد
تدفع مستحقات الملزم بعملة الدولار الاميركي او بالليرة اللبنانية وفقاً لقيمة الفعلية للحصول على العملة الاجنبية عند الدفع.	دفع قيمة العقد ^٥

^١ م. ٢٢ من ق.ش.ع.
^٢ م. ٣٤ من ق.ش.ع.
^٣ م. ٣٤ من ق.ش.ع.
^٤ م. ٣٥ من ق.ش.ع.
^٥ م. ٣٧ من ق.ش.ع.

إعلان عن عملية شراء بطريقة طلب عروض الأسعار

عملاً بالمذكرة رقم ٤/٥.ش.ع ٢٠٢٢

الصادرة عن رئيس هيئة الشراء العام بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٩

هيئة او جبرو	اسم الجهة الشارية
بيروت - بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية - مبني هيئة او جبرو	عنوان الجهة الشارية

معلومات عن الصفقة	
24074AM	رقم التسجيل
Furniture, Workstation desk	عنوان الصفة
نوريد وتركيب Furniture, Workstation desk for saida contact center and zouk exchange	وصف الصفة
حسب المواصفات الفنية المرفقة بدفتر الشروط الخاصة ، وذلك على أساس تقديم أسعار بواسطة الطرف المختوم، ويستند التلزيم مؤقاً إلى العارض المقبول شكلاً من الناحية الإدارية والفنية والذي قدم السعر الأدنى وان فترة التنفيذ هي ٦٠ يوماً تبدأ اعتباراً من تاريخ توقيع العقد.	
اشغال / نوريد وتركيب طلب عروض الأسعار على أساس تقديم أسعار.	نوع التلزيم
السعر الأدنى.	طريقة التلزيم
لا ينطبق.	إ رساء التلزيم
تم وضع قيمة تقديرية للمشروع .	استخدام الإتفاق الإطاري
لا يوجد	القيمة التقديرية للمشروع
لا يوجد	بدل دفتر الشروط
وفقاً للشروط الخاصة والشروط الفنية المعتمدة.	لغات أخرى
	معايير وإجراءات

تاري خ / مهل / أماكن	
الساعة العاشرة والنصف صباحاً	موعد جلسة التلزيم (فتح العروض)
التاريخ : 22 / 07 / 2024	الموعد النهائي لتقديم العروض
الساعة العاشرة صباحاً	تخفيض مدة الإعلان
التاريخ : 22 / 07 / 2024	مكان استلام دفتر الشروط
لم يتم تخفيض مدة الإعلان.	مكان تقديم العروض
بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية - مبني هيئة او جبرو- ط ١ - غرفة ١١٠	مكان تقديم العروض
تقديم العروض الخطية في غلاف مختوم في بيروت - بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية - مبني هيئة او جبرو - الطابق الأول - غرفة ١١٠	مكان تقديم العروض
مكان تقديم العروض بيروت - بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية - مبني هيئة او جبرو- ط ١ - غرفة ١١٠	مكان تقديم العروض

ضمان العرض	
لا يستوجب	قيمة ضمان العرض
لا يستوجب	مدة صلاحية ضمان العرض

يمكنكم الإطلاع على دفتر الشروط الخاص بالصفقة عبر المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام ppa.gov.lb ولمزيد من المعلومات يمكنكم في أي وقت مراجعة وحدة الشراء العام في الجهة الشارية عبر التواصل مع السيدة ليلى نحلة على الرقم التالي ٠١/٨٥٠٠٥٥ أو عبر البريد الإلكتروني layla.nahle@ogero.gov.lb

دفتر الشروط الخاصة

طلب عروض اسعار رقم : 24074AM

Furniture, Workstation Desk for Saida Contact Center and Zouk توريد وتركيب

Exchange



المادة ١: النصوص القانونية التي ترعى طلب عروض اسعار

بالإضافة إلى الشروط المنصوص عنها في المواد أدناه، تطبق على الفريقين النصوص الواردة في قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/٢٩، لذلك يقتضي على العارض الاطلاع عليه والتقييد به على المنصة الالكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام www.ppa.gov.lb وعلى صفحة هيئة أوجир و www.ogero.gov.lb.

في حال تعارض مواد دفتر الشروط هذا مع شروط قانون الشراء العام، يتم تطبيق أحكام قانون الشراء العام.

المادة ٢ : غاية التلزيم

إن الغاية من هذا الشراء هو توريد وتركيب Furniture, Workstation desk for saida contact center and zouk exchange

وذلك وفقاً للمواصفات الفنية ولائحة الكميات المرفقة بدفتر الشروط هذا والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه. يجري التلزيم بطريقة تقديم عروض اسعار بواسطة الطرف المختوم، ويُسند التلزيم مؤقتاً إلى العارض المقبول شكلاً من الناحية الإدارية والفنية والذي قدم السعر الأدنى بكل ثبات

المادة ٣ : مهلة التنفيذ

ان فترة التنفيذ للقيام بالاعمال المطلوبة هي ٦٠ يوماً اعتباراً من تاريخ توقيع العقد .

المادة ٤ : المحاسبة والدفع

يتم تسديد مستحقات الملزم، بعملة الدولار الاميركي او ما يعادله بالليرة اللبنانية وفقاً لقيمة الفعلية للحصول على العملة الأجنبية عند الدفع، على النحو التالي:

- ٩٠% من قيمة المواد المستلمة بناءً على محضر الاستلام المؤقت الخاص بها وال الصادر عن لجنة الاستلام.
- ١٠% من قيمة الالتزام بعد تسليم كافة المواد المطلوبة بناءً على محضر الاستلام النهائي.

المادة ٥ : الاستلام

يَجري الاستلام على مرحلتين مؤقتاً ونهائياً، ويمكن أن يجري مرة واحدة أو على مراحل تتناول كل مرحلة منها جزءاً من التلزيم. تَسليم الاعمال لجنة الاستلام المحددة لهذه الغاية وتُقدّم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملزم.

في حال تطلب طبيعة المشروع وحجمه مدة تتجاوز الثلاثة أيام، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن خلال مهلة الثلاثة أيام، على الأَن تتجاوز المهلة في جميع الأحوال ستين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الاستلام من قبل الملزم.

يتوجب على الملزم تقديم طلب خطى قبل موعد التسليم يُحدد فيه مختلف البنود المطلوب استلامها:

- مرفقاً بكشاف مصدق من المديرية المعنية اذا كانت عملية الشراء تتصل بتنفيذ اعمال او اشغال.
- بموجب كشف مصدق من مستودعات او جير و عند وجوب تسليم مواد، على ان يتم توريدتها الى مستودعات هيئة او جير و في بئر حسن او الدكوانة.

الاستلام المؤقت:

يتم الإستلام المؤقت بعد أن يقوم الملزم بتسليم الاعمال، المواد او الأجهزة المطلوبة إلى مستودعات الإدارة، وتقوم لجنة الإستلام بمطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة ويتم إعداد محضر إستلام مؤقت خاص بها.

الاستلام النهائي:

تقوم لجنة الاستلام بإصدار محضر استلام نهائي بعد انتهاء فترة الضمان.

المادة ٦ : معايير شروط العارضين

إضافة إلى ما نصت عليه المادتين ٧ و ٥٢ من قانون الشراء العام والمادة الخامسة من دفتر الشروط العامة، على العارض تقديم ما يلي:

- **ضمن الملف رقم ١ (المستندات الإدارية والفنية):**

يوضع على العرض الشخص الذي لديه الصفة القانونية للتوقيع، على أن يكون مخولاً بذلك وفقاً للإذاعة التجارية أو توكيل رسمي مصدق من كاتب عدل. ويجب أن تحتوي العروض على المستندات التالية تحت طائلة الرفض:

١. عنوان العارض بحسب الملحق رقم (١).
٢. كتاب التعهد / تصريح بحسب الملحق رقم (٢).
٣. إذاعة تجارية يُبيّن فيها صاحب الحق المفوض بالتوقيع عن العارض ونموذج توقيعه.
٤. التفويض القانوني إذا وقع العرض شخص غير الشخص الذي يملك حق التوقيع عن العارض بحسب الإذاعة التجارية، مصدق لدى الكاتب العدل.
٥. سجل عدلي للمفوض بالتوقيع أو "من يمثله قانوناً" لا يتعدى تاريخه ثلاثة أشهر من تاريخ جلسة فض العروض.
٦. عقد الشراكة مصدق لدى الكاتب العدل في حال توجيه.
٧. شهادة تسجيل العارض لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا كان خاصعاً لها، أو شهادة عدم التسجيل إذا لم يكن خاصعاً، وفي هذه الحالة يتلزم العارض بسرره وان أصبح مسجلاً في الضريبة على القيمة المضافة خلال فترة التنفيذ.
٨. شهادة تسجيل العارض لدى وزارة المالية - مديرية الورادات.
٩. إفادة صادرة عن وزارة المالية تثبت إيفاء العارض بالالتزامات الضريبية المتوجبة عليه.
١٠. براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "شاملة أو صالحة لاشتراك في الصنقات العمومية" صالحة بتاريخ جلسة فض العروض، تفيد بأن العارض سدد جميع اشتراكاته يجب أن يكون العارض مسجلاً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وترفض كل إفادة يُذكر عليها عبارة "مؤسسة غير مسجلة".
١١. إفادة صادرة عن البلدية التي يقع المركز الرئيسي للعارض ضمن نطاقها بحسب شهادة التسجيل في السجل التجاري، تقييد أنه سدد كامل الرسوم البلدية المتوجبة عليه.
١٢. إفادة شاملة صادرة عن السجل التجاري تبيّن المؤسسين والأعضاء والمساهمين أو الشركاء، المفوضين بالتوقيع، المدير، رئيس المال، نشاط العارض وال الوقouات الجارية.
١٣. إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت ان العارض ليس في حالة إفلاس.
١٤. إفادة صادرة عن المرجع المختص تثبت ان العارض ليس في حالة تصفيه قضائية.
١٥. ضمان العرض المطلوب وفقاً لأحكام المادة السابعة أدناه.
١٦. تصريح من العارض يبيّن فيه صاحب الحق الاقتصادي حتى آخر درجة ملكية بحسب النموذج رقم ١٨ الصادر عن وزارة المالية. (كل شخص طبيعي يملك او يسيطر فعلياً في المحصلة النهائية على النشاط الذي يمارسه العارض، بصورة مباشرة او غير مباشرة، سواء كان هذا العارض شخص طبيعي او معنوي).
١٧. نسخ عن بطاقات التعريف (هوية / جواز سفر) لصاحب (أصحاب) الحق الاقتصادي.
١٨. نسخ عن بطاقات التعريف (هوية / جواز سفر) لكل شخص يمثل العارض (من ينوب عن العارض في علاقته مع سلطة التعاقد: وكيل قانوني، ممثل الشخص المعنوي أو المفوض بالتوقيع عنه).
١٩. مستند تصريح النزاهة موقع من العارض وفقاً للأصول بحسب الملحق رقم (٥).
٢٠. لا يحق للعارض أن يقدم أكثر من عرض أو خيار واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.
٢١. يعتبر العارض فور تقديم العرض ملتزماً برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرف في الذي يوجد فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام المتعلق بهذا التلزيم، سندًا للقرار رقم ١٧ تاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ الصادر عن مجلس الوزراء.



يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة أعلاه (أصلية أو صورة مع ابراز الاصل خلال الجلسة او صورة مصدق عنها من المراجع المختصة) وذلك ضمن مهلة الستة أشهر التي تسبق موعد جلسة التلزيم.
ضمن المغلق رقم ٢ (الأسعار):

يقدم العارض بياناً بالأسعار لكل صنف/بند على حدة ويوقع من قبل العارض، ويتضمن السعر الإفرادي والإجمالي (بالدولار الأميركي) مدوناً بالأرقام والأحرف دون حك أو شطب أو تطريض أو زيادة كلمات غير موقع تجاهها. في حال الإختلاف بين الأرقام والأحرف يؤخذ بالسعر الإفرادي المدون بالأحرف، ويرفض السعر غير المدون بالأحرف الكاملة والأرقام معاً.

يشمل السعر كافة الضرائب والرسوم والمصاريف مهما كان نوعها.

إذا تساوت الأسعار بين العارضين بعد إعطاء السلع اللبنانيية أفضلية ١٠٪ المذكورة في المادة ١٩ أدناه أعيدت الصفة بطريقة الظرف المختوم بين أصحابها دون سواهم في الجلسة نفسها، فإذا رفضوا تقديم عروض أسعار جديدة أو إذا ظلت أسعارهم متساوية عين الملتم الموقت بطريقة القرعة بين أصحاب العروض المتساوية.

على العارض تقديم عرض الأسعار بعملة الدولار الأميركي، ويجب أن تكون الأسعار المفصلة الإفرادية للبند على حده، وعليه أن يشير إلى القيمة الإجمالية كالتالي:

أ- السعر الإفرادي للبند.

ب- المجموع للبند = السعر الإفرادي \times الكمية

ت- المجموع النهائي

ث- الضريرية على القيمة المضافة

القيمة الإجمالية = ت + ث

- تأكيدات حول العرض

- يُستلم من قطاع المشتريات في هيئة او جيلرو مغلف واحد معد لهذه الغاية، والذي يحمل موضوع التلزيم فقط دون ذكر أي شيء آخر مميز لهوية صاحب العرض وذلك تحت طائلة رفض العرض.

- وضع المغلف الإداري/الفني ومغلف الأسعار ضمن الغلاف الموحد، ويدون على ظاهر كل غلاف اسم العارض وختمه، موضوع محتوياته، وموضوع التلزيم وتاريخ جلسة التلزيم.

- تقدم العروض إلى في قطاع المشتريات في مركز هيئة او جيلرو الرئيسي الكائن في بئر حسن في الطابق الأول - الغرفة رقم ١١٠، على أن تصل قبل الوقت النهائي لتقديم العروض والمحدد في الإعلان عن عملية الشراء. وكل عرض لا يقدم ضمن الغلاف الموحد، وفقاً لما هو مذكور أعلاه، أو يصل بعد التاريخ والوقت المحددين تعتبره اللجنة مرفوضاً ولا تقوم بفتحه.

- يجب أن تكون كافة المستندات المقدمة صالحة بتاريخ جلسة فض العروض.

- تحديد صلاحية العرض بإضافة ٣٠ يوماً من التاريخ النهائي لتقديم العروض.

- لا يحق للعارض أن يقدم أكثر من عرض أو خيار واحد تحت طائلة رفض كل عروضه.

المادة ٧: الضمانات

تكون الضمانات بحسب المواد ٣٤-٣٥-٣٦ من قانون الشراء العام، ولا يقبل الإستعاضة عن الضمانات بشيك مصرفي أو بايصال عائد لضمان صفقة سابقة حتى لو كان قد تقرر رد قيمته، وذلك بموجب:

أ- ضمان العرض: (لا يستوجب)

إذا كانت قيمة الصفقة التقديرية أكثر من ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. على العارض تقديم ضمان للعرض بحسب الآتي:

تحدد صلاحية ضمان العرض في حال وجوبه بإضافة ٢٨ يوماً على صلاحية العرض.
تحدد ضمان العرض بقيمة مقطوعة على أن لا تزيد عن ٣٪ من القيمة التقديرية للمشروع



وتكون بموجب:

- كتاب ضمان مصري غير قابل للرجوع عنه، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان يبين أنه قابل للدفع غب الطلب.
- دفع المبلغ نقدا إلى الصندوق المركزي لهيئة أوجيرو لقاء إيصال يضم إلى مستندات العرض. يجب أن يكون ضمان العرض عائداً لهذا التلزم بالذات ولصالح هيئة أوجيرو.
- يعاد ضمان العرض إلى العارضين الذين لم يرس عليهم الالتزام بعد إعلان نتيجة التلزم، كما يعاد ضمان العرض إلى الملزم عند تقديم ضمان حسن التنفيذ بعد إبلاغه تصديق الالتزام.

بـ- ضمان حسن التنفيذ:

- يتقدم العارض الرابع عند توقيع العقد بكتاب مصري لضمان حسن التنفيذ بنسبة (٥٪) خمسة بالمائة من قيمة الالتزام الإجمالية، وعلى الملزم أن يقدمها خلال مهلة أقصاها /١٥/ خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ العقد.
- في حال التخلف عن تقديم ضمان حسن التنفيذ، يصدر ضمان العرض.
- يبقى ضمان حسن التنفيذ مهما طوال مدة التلزم، ويُحسم منه مباشرةً وبدون سابق إنذار ما قد يتربّط من غرامات أو مخالفات أو عطل أو ضرر يحدثه الملزم إلى حين إيفائه بكامل الموجبات.
- يعاد ضمان حسن التنفيذ إلى الملزم عند انتهاء مدة الضمان وبناءً على الاستلام النهائي.

المادة ٨: فترة الضمان

حددت مدة الضمان "٣٠ يوما" تبدأ اعتباراً من تاريخ محضر الإستلام المؤقت الأخير، يكفل خلالها الملزم المواد المسلمة وخلوها من الشوائب والعيوب ويقوم باستبدالها خلال مدة شهراً واحداً كحد أقصى، وعليه عدم الاعتراض أو الادعاء تحت أي مبرر أو سبب، كما عليه تأمين خبير للمساندة الفنية طيلة هذه المدة وعند اللزوم، تحت طائلة تطبيق أحكام المادة ١٢.

المادة ٩: طلبات الاستيضاح - (المادة ٢١ من قانون الشراء العام)

يحق للعارض تقديم طلب استيضاح خطوي حول ملفات التلزم خلال مهلة تنتهي قبل عشرة أيام من تاريخ تقديم العروض؛ على هيئة أوجيرو الإجابة خلال مهلة تنتهي قبل ستة أيام من الموعد النهائي لتقديم العروض.

المادة ١٠: فتح العروض

تُفتح العروض بحسب الآلية التالية:

- يتم فض الغلاف الخارجي الموحد لكل عرض على حدة واعلان اسمه ضمن المشاركين في الصفقة، وذلك وفق ترتيب الأرقام التسلسنية المسجلة على الغلافات الخارجية والمسلمة للعارضين. يتم فض الغلاف رقم (١) (الوثائق والمستندات الإدارية والفنية المنصوص عنها في المادة السادسة اعلاه) وفرز المستندات المطلوبة والتدقيق فيها تمهدأً لتحديد وإعلان أسماء العارضين المقبولين شكلاً والمؤهلين للاشراك في بيان مقارنة الأسعار.

- يجري فض الغلاف رقم (٢) (بيان الأسعار) للعارضين المقبولين شكلاً كل على حدة واجراء العمليات الحسابية اللازمة، وتدوين السعر الإجمالي لكل عرض بما فيه الضريبة على القيمة المضافة، تمهدأً لإجراء مقارنة واعلان اسم الملزم المؤقت.

- تُصحّح لجنة التلزم أي أخطاء حسابية محضة تكتشفها أثناء فحصها العروض المقيدة وفقاً لأحكام الفقرة الشروط، وتبلغ التصحيحات إلى العارض المعنى بشكل فوري.

- يمكن للجنة التلزم، في أي مرحلة من مراحل إجراءات التلزم، أن تطلب خطياً من العارض إيضاحات بشأن المعلومات المتعلقة بموهاته أو بشأن عروضه، لمساعدتها في التأكد من المؤهلات أو فحص العروض المقيدة وتقديرها.

- تُسجل وقائع فتح العروض خطياً في محضر يوقع عليه رئيس وأعضاء لجنة التلزم، كما توضع لائحة بالحضور يوقع عليها المشاركون من ممثلي هيئة أوجيرو وهيئة الشراء العام، والعارضين

ومماثلهم على أن يشكل ذلك إثباتاً على حضورهم. تدرج كل المعلومات والوثائق المتعلقة بوقائع الجلسة في سجل إجراءات الشراء.

- لا يمكن طلب إجراء أو السماح بإجراء أي تغيير جوهري في المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بالعرض المقدم، بما في ذلك التغيرات الرامية إلى جعل من ليس مؤهلاً من العارضين مؤهلاً أو جعل عرض غير مسوفي للمتطلبات مسوفياً لها.

- لا يمكن إجراء أي مفاوضات بين هيئة أوجيرو أو لجنة التلزيم والعارض بخصوص المعلومات المتعلقة بالمؤهلات أو بخصوص العرض المقدم، ولا يجوز إجراء أي تغيير في السعر إثر طلب استيضاح من أي عارض.

- تدرج جميع المراسلات التي تجري بموجب هذه المادة في سجل إجراءات الشراء بحسب المادة ٩ من قانون الشراء العام.

- في حال كانت المعلومات أو المستندات المقدمة في العرض ناقصة أو خاطئة أو في حال غياب وثيقة معينة، يجوز للجنة التلزيم الطلب خطياً من العارض المعنى توضيحات حول عرضه، أو طلب تقديم أو استكمال المعلومات أو الوثائق ذات الصلة خلال فترة زمنية محددة، شرط أن تكون كافة المراسلات خطية واحترام مبادئ الشفافية والمساواة في المعاملة بين العارضين في طلبات التوضيح أو الاستكمال الخطية، ومع مراعاة أحكام الفقرة ٣ من البند الثاني من المادة ٢١ من قانون الشراء العام.

- تحظر المفاوضات بين هيئة أوجيرو أو لجنة التلزيم وأي من العارضين بشأن العرض الذي قدّمه ذلك العارض.

المادة ١١: قواعد قبول العرض الفائز (او التلزيم المؤقت) وبدء تنفيذ العقد

١. تقبل هيئة أوجيرو العرض المقدم الفائز ما لم:

أ. سقط أهلية العارض الذي قدّم العرض الفائز وذلك بمقتضى المادة ٧ من قانون الشراء العام؛ أو

ب. يبلغ الشراء بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٢٥ من قانون الشراء العام؛ أو

ت. يرفض العرض الفائز عند اعتباره منخفضاً انخفاضاً غير عادي بمقتضى المادة ٢٧ من قانون الشراء العام؛ أو

٢. يُستبعد العارض الذي قدّم العرض الفائز من إجراءات التلزيم للأسباب المبينة في المادة ٨ من قانون الشراء العام

٣. بعد التأكيد من العرض الفائز تبلغ هيئة أوجيرو العارض الذي قدّم ذلك العرض، كما تنشر بالتتزامن قرارها بشأن قبول العرض الفائز (التلزيم المؤقت) والذي يدخل حيز التنفيذ عند انتهاء فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل تبدأ من تاريخ النشر، الذي يجب أن يتضمن على الأقل، المعلومات التالية:

أ. إسم وعنوان العارض الذي قدّم العرض الفائز (الملتزم المؤقت).

ب. قيمة العرض، ويمكن إضافة ملخص لسائر خصائص العرض الفائز ومزاياه النسبية إذا كان العرض الفائز قد تم تأكيده على أساس السعر ومعايير أخرى.

ت. مدة فترة التجميد بحسب هذه الفقرة.

٤. فور انتهاء فترة التجميد، تقوم الجهة الشارية بإبلاغ الملتم الموقت بوجوب توقيع العقد خلال مهلة لا تتعدي // ١٥ // خمسة عشر يوماً.

٥. يوقع المرجع الصالح لدى الجهة الشارية العقد خلال مهلة // ١٥ // خمسة عشر يوماً من تاريخ توقيع العقد من قبل الملتم الموقت. يمكن أن تتمدد هذه المهلة إلى // ٣٠ // ثلاثة أيام في حالات معينة تحدّد من قبل المرجع الصالح.

٦. يبدأ نفاذ العقد عندما يوقع الملتم الموقت والمرجع الصالح لدى سلطة التعاقد عليه.

٧. لا تتحذّز سلطة التعاقد ولا الملتم الموقت أي إجراء يتعارض مع بدء نفاذ العقد أو مع تنفيذ الشراء خلال فترة الزمنية الواقعة ما بين تبليغ العارض المعنى بالتلزيم المؤقت وتاريخ بدء نفاذ العقد.

٨. في حال تمنع الملتم الموقت عن توقيع العقد، تُصدر هيئة أوجيرو ضمان عرضه. في هذه الحالة يمكن للجهة الشارية أن تُلغي الشراء أو أن تختار العرض الأفضل من بين العروض الأخرى الفائزة وفقاً للمعايير والإجراءات المحددة في هذا القانون وفي ملفات التلزيم، والتي لا تزال صلاحيتها سارية المفعول.

تطبق أحكام هذه المادة على هذا العرض بعد إجراء التعديلات الازمة.

المادة ١٢: الغرامات (المادة ٣٨ من قانون الشراء العام)

يتوجب على الملزم التقيد بالمهل المحددة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات المحددة فيه.

تفرض الغرامات بشكل حكمي على الملزم بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لاثبات الضرر.

إذا عجز الملزم عن تنفيذ الأعمال المطلوبة ولأسباب غير ناتجة عن هيئة أو جيره، يتم احتساب غرامة نقدية قدرها ١% (واحد بالألف) من قيمة الكميات غير المسلمة عن كل يوم تأخير، ويعتبر كسر النهار نهاراً كاملاً، على أن لا تتعدي هذه الغرامة نسبة ١٠% من قيمة الالتزام.

إذا ترتب على الملزم في سياق التنفيذ مبلغ ما، تطبقاً لأحكام وشروط العقد، حق لسلطة التعاقد اقتطاع هذا المبلغ من ضمان حسن التنفيذ ودعوة الملزم إلى إكمال المبلغ ضمن مدة معينة، فإذا لم يفعل اعتباراً ناكلاً وفقاً لأحكام الفقرة (أولاً) من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

المادة ١٣: اجراءات الاعتراض (الفصل السابع من قانون الشراء):

يحق لكل ذي صفة ومصلحة ، بما في ذلك هيئة الشراء العام، الاعتراض على اي اجراء أو قرار صريح أو ضمني تتخذه أو تعتمده أو تطبقه أي من الجهات المعنية بالشراء في المرحلة السابقة لنفاذ العقد، وذلك خلال فترة التجميد البالغة عشرة أيام عمل، والتي تبدأ من تاريخ تبليغ العارض الفائز، وفي الفترة التي تسبق نفاذ العقد.

تعتبر المحاكم اللبنانية المرجع القضائي الوحيد للبت في كل خلاف يمكن ان يحصل من جراء تنفيذ هذا الالتزام.

المادة ١٤: دفع الطوابع والرسوم

إن كافة الطوابع والرسوم التي تتوجب وفقاً لأنظمة والقوانين المرعية الاجراء الناتجة عن هذا الالتزام هي على عاتق الملزم، بما فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة.

المادة ١٥: مسؤولية العارض عن عرضه

ان العارض مسؤول عن عرضه بكافة التفاصيل والمندرجات.

المادة ١٦: الغاء الشراء

يحق لهيئة أو جيره الغاء الشراء و/او أي من اجراءاته وفقاً للمادة ٢٥ من قانون الشراء العام.

المادة ١٧: انتهاء العقد ونتائجها

يحق لهيئة أو جيره إنهاء العقد ونتائجها وفقاً للمادة ٣٣ من قانون الشراء العام، وذلك في حالات النكول، الانهاء، الفسخ مع ما يترب عن نتائج انتهاء العقد بحسب البند الرابع من المادة ٢٢ أدناه.

المادة ١٨: استبعاد العارض

تستبعد هيئة أو جيره العارض من إجراءات التلزيم بسبب عرضه منافع أو من جراء ميزة تنافسية غير منصفة أو بسبب تضارب المصالح وذلك في احدى الحالتين المنصوص عنهمما في المادة ٨ من قانون الشراء العام.

المادة ١٩: الانظمة التفضيلية

خلافاً لأي نص آخر، يمكن إعطاء العروض المتضمنة سلعاً أو خدمات ذات منشأ وطني أفضلية بنسبة ١٠٪ / عشرة بالمئة عن العروض المقدمة لسلع أو خدمات أجنبية. تُعطى الأفضلية لمكونات العرض ذات المنشأ الوطني.

المادة ٢٠: قواعد بشأن العرض المنخفضة الأسعار انخفاضاً غير عادي

يحوز لهيئة او جيره أن ترفض أي عرض إذا قررت أنَّ السعر، مفترضاً بسائر العناصر المكونة لذلك العرض المقدم، منخفض انخفاضاً غير عادي قياساً إلى موضوع الشراء وقيمة التقديرية وطبق أحكام المادة ٢٧ من قانون الشراء العام في هذا الشأن.

المادة ٢١ : قيمة العقد وشروط تعديلهما

١. تكون البدلات المتفق عليها في العقد ثابتة ولا تقبل التعديل والمراجعة إلا عند إجازة ذلك أثناء تنفيذه ضمن ضوابط محددة وفقاً لشروط التعديل والمراجعة في الحالات الاستثنائية التالية، على أن يكون منصوصاً عليها صراحة في ملفات التزيم:
- أ- تطبيقاً لمعادلات تستند إلى مؤشرات أسعار رسمية محلية وعند الإقتضاء دولية عندما لا تكون هذه المعادلات مغطاة ضمن قيمة العقد.
 - ب- تطبيقاً لتعديلات ضريبية تؤدي إلى زيادة تكلفة تنفيذ العقد.
 - ت- عندما تبرز الحاجة إلى كميات إضافية لأشغال أو سلع أو معدات أو تكنولوجيا أو خدمات من نفس المورّد أو المقاول، لأسباب تتعلق بتوحيد المواصفات أو بسبب الحاجة إلى التوافق مع السلع أو المعدات أو التكنولوجيا أو الخدمات أو الأشغال الموجودة، مع الأخذ في الاعتبار فعالية الشراء الأصلية في تلبية احتياجات هيئة او جورو، وعلى الأنا تتخطى قيمة الإضافة ٢٠٪ من قيمة العقد الأساسي لعقود اللوازم والخدمات و ١٥٪ لعقود الأشغال.
 - ث- في حالة المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة ٤.
 - ج- عندما تصدر قوانين أو مراسيم من شأنها التأثير على قيمة العقد، وعلى أن يُعلَّم ذلك بموجب تقرير من هيئة او جورو.
 - ثُراعي شروط الإعلان المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون الشراء العام عند تعديل قيمة العقد.

المادة ٢٢ : أسباب انتهاء العقد ونتائجها

أولاً: النكول: يعتبر الملزם ناكلاً إذا خالف شروط تنفيذ العقد أو أحكام دفتر الشروط هذا، وبعد إنذاره رسمياً بوجوب التنفيذ بكافة موجباته من قبل سلطة التعاقد، وذلك ضمن مهلة تتراوح بين خمسة أيام كحد أدنى وخمسة عشر يوماً كحد أقصى، وانقضاء المهلة هذه دون أن يقوم الملزם بما طلب إليه. وإذا اعتبر الملزם ناكلاً، يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في البند (أولاً) من الفقرة الرابعة من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

ثانياً: الانهاء

- ١- ينتهي العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في الحالتين التاليتين:
 - أ- عند وفاة الملزם إذا كان شخصاً طبيعياً، إلا إذا وافقت سلطة التعاقد على طلب موافقة التنفيذ من قبل الورثة.
 - ب- إذا أصبح الملزם مفلساً أو معرضاً أو حلّت الشركة، وتطبق عندئذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من البند الرابع من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
- ٢- يجوز لسلطة التعاقد إنهاء العقد إذا تعذر على الملزם القيام بأي من إلتزاماته التعاقدية بنتيجة القوة القاهرة.

ثالثاً: الفسخ

١. يُفسخ العقد حكماً دون الحاجة إلى أي إنذار في أي من الحالات التالية:
 ٢. إذا صدر بحق الملزם حكم نهائي بارتكاب أي جرم من جرائم الفساد أو التواطؤ أو الإحتيال أو الغش أو تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو تضارب المصالح أو التزوير أو الإفلاس الإحتيالي، وفقاً للقوانين المرعية الاجراء؛
 ٣. إذا تحقق أي حالة من الحالات المذكورة في المادة ٨ من هذا القانون.
 ٤. في حالة فقدان أهلية الملزם.
 ٥. إذا فُسخ العقد لأحد الأسباب المذكورة في الفقرة الأولى من هذا البند تطبق الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من البند الرابع من هذه المادة.

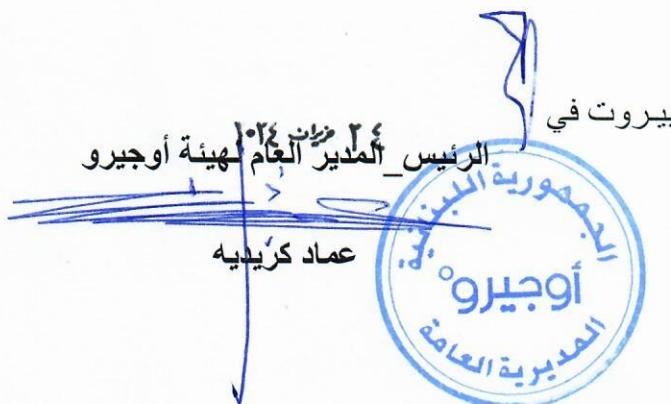


رابعاً: نتائج انتهاء العقد:

١. في حال تطبيق إحدى حالات النكول أو الفسخ المحددة في المادة ٣٣ من قانون الشراء العام، أو في حال تحقق حالة إفلاس الملزوم أو إعساره، أو في حال وفاة الملزوم وعدم متابعة التنفيذ من قبل الورثة، تُتبع فوراً، خلافاً لأي نص آخر أحكام الفقرة رابعاً من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
٢. لا يترتب أي تعويض عن الخدمات المقدمة أو الأشغال المنفذة من قبل من يثبت قيامه بأيٍ من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية "أ" من الفقرة الأولى من «ثالثاً» من المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.
٣. ينشر قرار انتهاء العقد وأسبابه على الموقع الإلكتروني لهيئة أوجирرو إن وجد وعلى المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

المادة ٢٣ : شروط خاصة

تعتبر المواصفات الفنية الواردة في المستندات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من دفتر الشروط الخاصة، وعلى العارض الالتزام بكافة الشروط والمتطلبات المحددة فيها.



المرفقات:

- المستندات الواجب على العارض تقديمها .
- الغلاف الموحد .

مستند رقم ١

عنوان العارض

: إسم الشركة

: العنوان

: الهاتف

: الفاكس

: صندوق بريد

: البريد الإلكتروني

بيروت في

التوقيع والختم



تصريح / تعهد

للإشتراك بطلب عروض اسعار

..... أنا الموقع أدناه

..... الممثل بالتوقيع عن مؤسسة/شركة

..... المتذلي محل اقامة منطقة

..... شارع حي ملك

..... مكتب رقم الهاتف فاكس

..... البريد الالكتروني:

اعترف بأنني اطلعت على دفتر الشروط المتضمن التعهد، الشروط الادارية والفنية الخاصة للاشتراك في هذا التلزيم التي تسلمت نسخة عنها.

وأصرح أنني وبعد الإطلاع على دفتر الشروط وهذه الملحق التي لا يمكن بأي حال الادعاء بتجاهلها وعلى تفاصيل الأعمال المطلوبة وشروط تنفيذها، وأنني اتعهد بقبول كافة الشروط المبينة فيها وبمدة صلاحية العرض المحددة في دفتر الشروط هذا وبالتالي تفيذهها كاملاً دون أي نوع من انواع التحفظ او الاستدراك.

كما أصرح بأنني وضعت الاسعار وقبلت الاحكام المدرجة في دفتر الشروط هذا آخذًا بعين الاعتبار كل شروط التلزيم ومصاعب تنفيذه في حال وجوده.

كما أتعهد برفع السرية المصرفية عن الحساب المصرفي الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ من المال العام، وذلك لمصلحة الإدارة في كل عقد من أي نوع كان، يتناول مالاً عاماً.

وعلية يكون السيد: _____ هو المفوض بالتوقيع عن شركتنا وهو يوقع هكذا:

التوقيع

بيروت في

التوقيع والختم

طوابع بقيمة
مليون ليرة لبنانية

ضمان العرض (لا يستوجب)

نحو الشركة :

نرفق طيه

- كتاب ضمان مصري غير قابل للرجوع عنه بقيمة // (فقط لا غير)، صادر عن مصرف مقبول من مصرف لبنان .
يبين انه قابل للدفع غب الطلب .
- دفع المبلغ نقدا إلى الصندوق المركزي لهيئة او جبر او لقاء ايصال يضم الى مستندات العرض.
- ضمان عرض بحسب المادة السابعة من دفتر الشروط الخاصة العائد لطلب عروض اسعار رقم: 24074AM

بيروت في

التوقيع والختام

كتاب ضمان العرض (لا يستوجب)

صرف
لجانب هيئة أوجيرو

الموضوع: كتاب ضمان العرض لصالحك بقيمة / / فقط، بناء للأمر السيد
وذلك للإشتراك في (عنوان الصفة)

ان صرف مركزه ، الممثل بالسيد الموقع
عنه أدناه وذلك بصفته ، وبناء للأمر السيد (او السادة أو
الشركة)

يتتعهد بصورة شخصية غير قابلة للنقض او للرجوع عنها بأن يدفع نقداً وفوراً دون أي قيد او شرط اي مبلغ تطلبوه به
حتى حدود (تحديد الع قيمة والعملة بالارقام والاحرف) نقداً وذلك عند اول طلب منكم بموجب كتاب صادر وموقع منكم
دون أي موجب لبيان اسباب هذه المطالبة.

وعليه يقر مصرفنا صراحة بأن كتاب الضمان هذا قائم بذاته ومستقل كلياً عن أي ارتباط او عقد بينكم وبين الأمر السيد
..... (او السادة او الشركة) وبانه لا يحق لمصرفنا في أي
حال من الاحوال ولا في أي وقت كان الامتناع او تأجيل تأدية اي مبلغ قد تطلبوهنا به بالاستناد الى كتاب الضمان هذا .
كما يتنازل مصرفنا مسبقاً عن أي حق في المناقشة او في الاعتراض على طلب الدفع الذي يصدر عنكم او عن أي
مسؤول لديكم ، او حتى ان يقبل أي اعتراض قد يصدر عن السيد (او السادة
او الشركة) او عن غيره (او غيرهم او غيرها) بشأن دفع المبلغ اليكم بناء لطلبكم.

يبقى كتاب الضمان هذا معمولاً به لغاية وبنهاية هذه المهلة يتجدد مفعوله تلقائياً الى ان تعديوهلينا او
الى ان تبلغونا اعفاءنا منه.

ان كل قيمة تدفع من مصرفنا بالاستناد الى كتاب الضمان هذا بناء لطلبكم، يخضع المبلغ الاقصى المحدد فيه بذات
القدر.

يخضع كتاب الضمان هذا للقوانين اللبنانية ولصلاحيات المحاكم المختصة في لبنان.
وتتنفيذها منا لهذا الموجب نتخذ لنا محل اقامة في مركز مؤسستنا في

المكان :

الصفة :

الاسم :

التوقيع:

تصريح النزاهة^١

عنوان الصفة: _____

الجهة المتعاقدة: _____

اسم العارض / المفوض بالتوقيع عن الشركة: _____

اسم الشركة: _____

نحو المؤقون أدناه نؤكد ما يلي:

١. ليس لنا، أو لموظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، أي علاقات قد تؤدي إلى تضارب في المصالح بموضوع هذه الصفة.
٢. سنتقوم بإبلاغ هيئة الشراء العام والجهة المتعاقدة في حال حصول أو اكتشاف تضارب في المصالح.
٣. لم ولن نقوم، ولا أي من موظفيها، أو شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، بممارسات احتيالية أو فاسدة، أو قسرية أو مُعرقلة في ما يخص عرضنا أو اقتراحتنا.
٤. لم نقدم، ولا أي من شركائنا، أو وكلائنا، أو المساهمين، أو المستشارين، أو أقاربهم، على دفع أي مبالغ للعاملين، أو الشركاء، أو للموظفين المشاركون بعملية الشراء بالنيابة عن الجهة المتعاقدة، أو لأي كان.
٥. في حال مخالفتنا لهذا التصريح والتعهد، لن تكون مؤهلين للمشاركة في أي طلب عروض اسعار أيًا كان موضوعها ونقبل سلفاً بأي تدبير إقصاء يُؤخذ بحقنا ونتعهد بملء إرادتنا بعدم المنازعه بشأنه.

إن أي معلومات كاذبة تُعرضنا لللاحقة القضائية من قبل المراجع المختصة.

التاريخ: _____

الختم والتوفيق

^١ - يرفق هذا التصريح بالعرض



QR 161 / 24074AM

Page 1 of 1

QR Date 16/05/2024

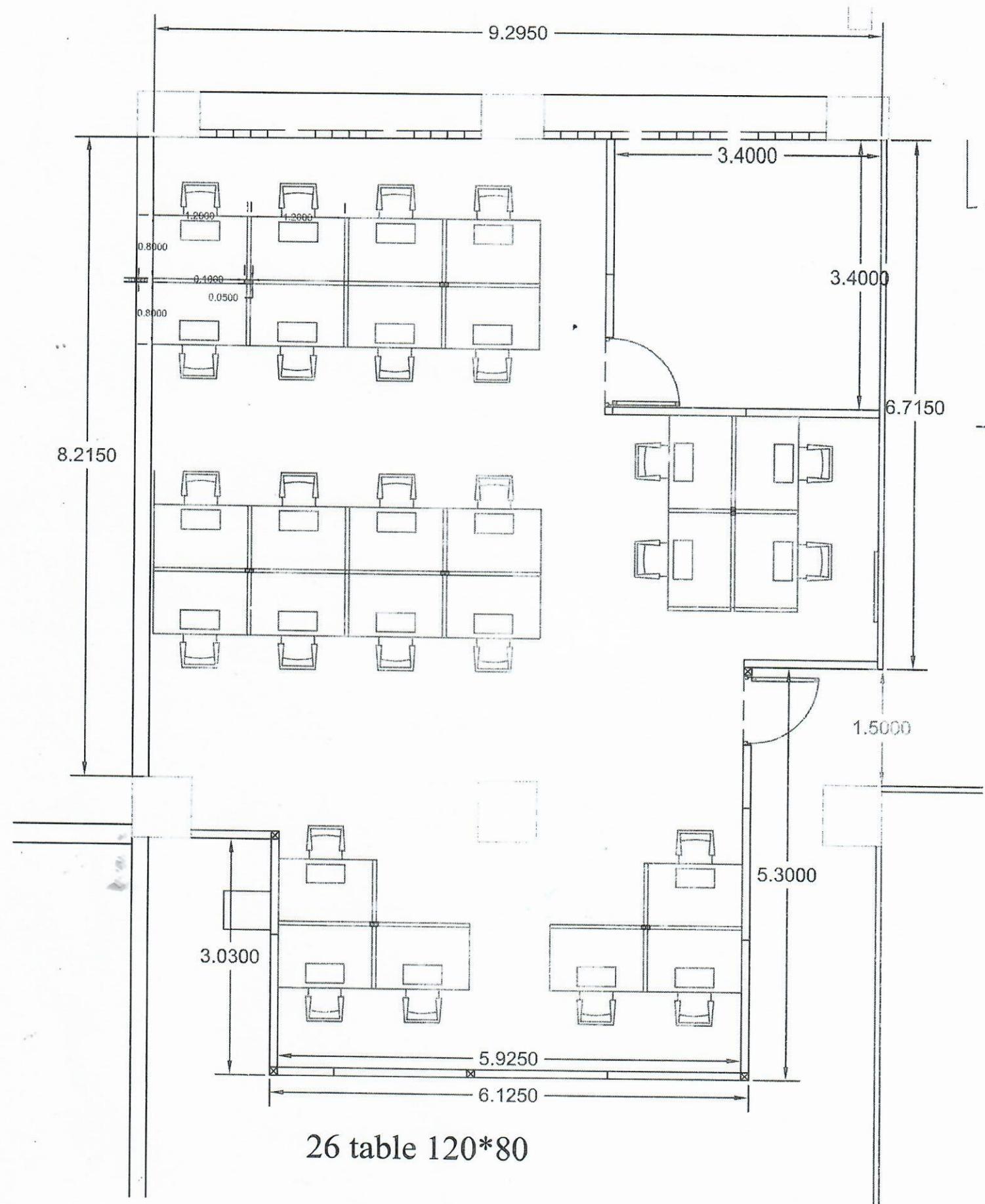
#	A- ITEM CODE B-ITEM DESCRIPTION	MATERIALS الموارد	أ- رمز الصنف ب- التوصيف	UNIT	NB/U	Quantity	Unit Price	Total Price	Wording
1	FUCB0044	15 door-locker cabinet, each locker L25xW40xH30 cm	نوربرت مكتب	EA	1	2.00			
2	FUCM0008	Mobile armchair, high mesh back, Chair 909 high or equivalent	كرسي شبك متحرك ، ظهر عالي مع يدين	EA	1	1.00			
3	FUCM0080		كرسي مكتب متحرك مقعد جلد اسود مع ظهر شبك متوسط الارتفاع و يدين	EA	1	30.00			
4	FUDK0061	Workstation desk 120cm x 80cm with partition, without drawers	مكتب خشب 120*80 سم مع قواطع، اللون رمادي فاتح	U	1	26.00			

Grand Total	
VAT	
Grand Total With VAT	

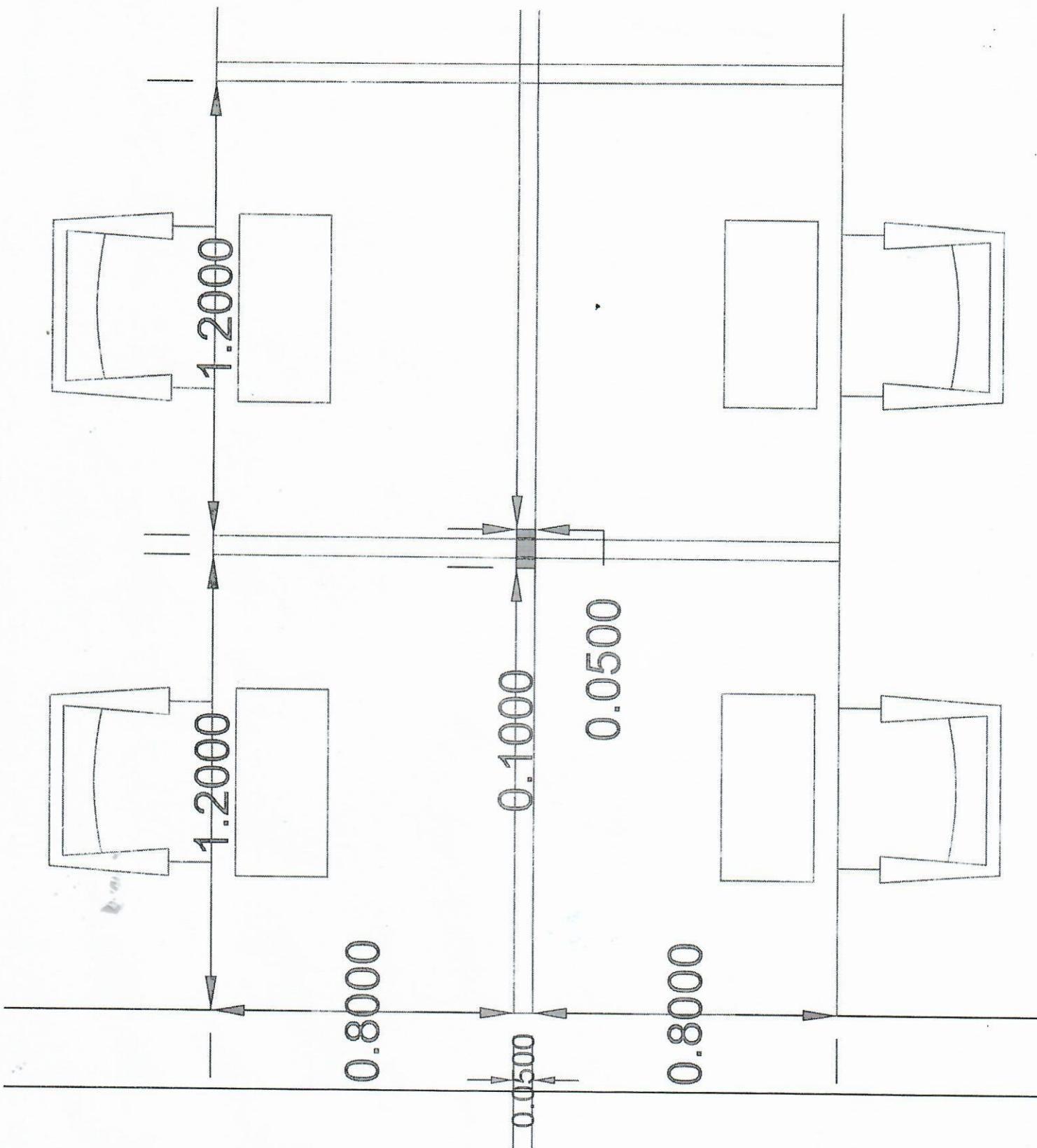
I.

A





26 table 120*80





This is an actual workstation already existing in our contact center.

